مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/2/18

حرب الممرات: مضيق هرمز وأمن الطاقة في الخليج

السيناريوهات وتداعياتها على العراق والاقتصاد العالمي

بشرى جاسم محمد نبيل خالد مخلف

● ورقة بحثية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

حرب الممرات: مضيق هرمز وأمن الطاقة في الخليج
السيناريوهات وتداعياتها على العراق والاقتصاد العالمي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الامنية والعسكرية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع /شؤون إقليمية ودولية، الطاقة والبيئة والمناخ، الأمن والدفاع

بشرى جاسم محمد/ باحثة متخصصة في السياسة الدولية

نبيل خالد مخلف/ دكتوراه علوم سياسية-الجامعة المستنصرية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديميٍ.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

مقدمة

يُعدّ مضيق هرمز إحدى أهم الممرات البحرية الاستراتيجية في العالم، إذ يُشكل ممراً حيوياً لنقل الطاقة والتجارة الدولية، حيث تمرّ عبره نسبة كبيرة من صادرات النفط والغاز القادمة من دول الخليج العربي نحو الأسواق العالمية. وتكمن أهمية هذا المضيق في موقعه الجغرافي الحساس الذي يربط الخليج العربي بالمحيط الهندي عبر بحر عُمان، الأمر الذي جعله محوراً رئيساً في معادلة الأمن الجيوسياسي والاقتصادي العالمي، فضلاً عن كونه نقطة ارتكاز في التفاعلات والصراعات الإقليمية والدولية.

ومع تصاعد حدّة التوترات السياسية والعسكرية في المنطقة، ولا سيما بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، أصبح المضيق أداة ضغط مؤثرة بشكل مباشر في استقرار أسواق الطاقة العالمية. فعندما لوّحت إيران مراراً بإمكانية إغلاق المضيق أو تعطيل الملاحة فيه كردّ فعل على ممارسات الولايات المتحدة وإسرائيل، لم يكن الأمر مجرد تهديد، بل أقدمت فعلاً على غلق المضيق وضرب السفن التجارية التي تحاول العبور، وهو ما أثار مخاوف واسعة لدى العراق ودول الخليج والدول الصناعية الكبرى التي تعتمد بشكل كبير على تدفّق النفط والغاز عبر هذا الممر البحري الحيوي.

وتكمن خطورة هذا الإغلاق الفعلي للمضيق في التداعيات الاقتصادية التي نتجت عنه، إذ أدى تعطيل حركة الملاحة في هذا الممر إلى اضطراب إمدادات الطاقة العالمية وارتفاع أسعار النفط

بشكل حاد، مما انعكس سلباً على الاقتصاد العالمي وهدّد استقرار الأسواق المالية والتجارية، كما كانت دول الخليج العربي والعراق، التي يعتمد اقتصادها بصورة أساسية على صادرات النفط والغاز، من أكثر الأطراف تأثراً بهذا الإغلاق، نظراً لاعتماد معظم صادراتها النفطية على المرور عبر هذا الممر الاستراتيجي.

وفي ضوء ذلك، أصبح مضيق هرمز بؤرة صراع بين القوى الإقليمية والدولية، حيث تسعى القوى الكبرى إلى ضمان حرية الملاحة فيه وحماية تدفّق الطاقة، بينما تستخدمه إيران كورقة ضغط في سياق صراعاتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل. ومن هنا تبرز أهمية دراسة مضيق هرمز في إطار معادلة الصراع الدولي المعاصر.

المحور الأول: الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لمضيق هرمز في النظام الدولي

يمثل مضيق هرمز محور جيوسياسي واستراتيجي بالغ الأهمية، نظراً لدوره الحيوي في تجارة الطاقة العالمية ونقل النفط والغاز من دول الخليج إلى الأسواق الدولية، وتنعكس أهميته على الأمن البحري والاستقرار الاقتصادي، كما يجعله أداة نفوذ إقليمي تؤثر في التوترات الدولية وصراعات القوى الكبرى.

أولاً: الموقع الجغرافي والاستراتيجي لـ مضيق هرمز وأهميته في حركة التجارة العالمية

يُعتبر مضيق هرمز إحدى أهم الممرات المائية الاستراتيجية في العالم، فهو يربط الخليج العربي بمياه بحر عمان والمحيط الهندي، ويشكل بوابة حيوية لتدفق النفط والغاز من دول الخليج إلى الأسواق العالمية، يمتاز المضيق بموقعه الجغرافي الفريد، إذ يبلغ عرضه في أضيق نقطة حوالي 34 كيلومتراً، مما يجعل حركة الملاحة فيه مكثفة ومركزة، وهو ما يزيد من أهمية تأمينه واستقراره.[1]

الخريطة رقم (1): موقع مضيق هرمز

حيدر الخفاجي: مضيق هرمز الدولي، مركز البيان، ص.1. تم الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في ترتيب الخريطة

1. Hormuz Strait Importance Statistics 2026: Key Facts, World Statistics Network, available at the following link: https://www.theglobalstatistics.com/strait-of-hormuz.

يمر عبر مضيق هرمز حوالي 20% من النفط الخام العالمي، أي ما يعادل نحو 20 إلى 25 مليون برميل يومياً، فضلاً عن كميات ضخمة من الغاز الطبيعي المسال والمواد البترولية المكررة، ويعتمد عليه بشكل أساسي الاقتصاد العالمي والدول الصناعية الكبرى التي تحتاج إلى تدفق مستمر للطاقة، مما يجعل أي تهديد لإغلاق المضيق له آثار اقتصادية وجيوسياسية واسعة النطاق، من ارتفاع أسعار النفط وتقلب الأسواق المالية إلى اضطرابات في سلاسل الإمداد الدولية.[2]

علاوة على ذلك، يمثل المضيق نقطة ارتكاز محورية في التوازن الاستراتيجي للمنطقة؛ فهو يربط القوى الإقليمية والدولية ويجعل أي تحرك فيه محل متابعة دقيقة من قبل الولايات المتحدة، الصين، ودول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى دول الخليج العربي نفسها، كما أن التحكم في هذا الممر يعطي قوة ضغط للدول المطلة على الخليج، مما يجعل المضيق ليس مجرد مسار تجاري، بل أداة نفوذ تؤثر في الصراعات الإقليمية والدولية على حد سواء.[3]

2. Isaac Sylvester, About 20% of global LNG flows pass through the Strait of Hormuz, U.S. Energy Information Administration Center, Energy Analytics Institute, June 24, 2025, available at the following link: https://energy-analytics-institute.org/2025/06/24/around-20.

3. The Vox website article, "How War in Iran Threatens Global Food Supplies," is available at the following link: https://www.vox.com/future-perfect/482370/iran.

ثانياً: دور المضيق في نقل الطاقة العالمية واعتماد دول الخليج والدول الصناعية عليه

يمثل مضيق هرمز عمقاً محورياً في حركة الطاقة العالمية نظراً لكونه الممر البحري الرئيسي الذي يربط إنتاج النفط والغاز في الخليج العربي بالأسواق عبر المحيط الهندي، مما يجعل استقرار الملاحة فيه شرطاً لانتظام سلاسل الإمداد الدولية للطاقة، كل يوم يمر عبره نحو 20–25 مليون برميل من النفط الخام، وتمثل حوالي 20% من استهلاك النفط العالمي وربع النفط المتداول بحراً، ما يعكس حجم الاعتماد العالمي عليه كحلقة وصل بين الإنتاج والاستهلاك.[4]

إضافة للنفط، تشكل صادرات الغاز الطبيعي المسال (LNG) جزء مهم من حركة الطاقة عبر المضيق؛ إذ يعبر نحو 20% من تجارة الغاز الطبيعي المسال العالمية خلال هذا الممر، وهو دخل رئيسي لمنتجين كبار مثل قطر والإمارات، والوجهة الرئيسية لهذه الشحنات هي الأسواق الصناعية في آسيا (الصين، الهند، اليابان، وكوريا الجنوبية)، التي تعتمد بشكل كبير على واردات الطاقة لتغذية صناعاتها واقتصاداتها.[5]

٤ Alex Abraham, "The Strait of Hormuz Explained: Why an Iranian War Threatens Global Energy Flows," Gulf News, March 10, 2026, available at the following link: https://gulfnews.com/world/mena/strait-of-hormuz.

٥ Isaac Sylvester, about 20% of global liquefied natural gas flows pass through the Strait of Hormuz: U.S. Energy Information Administration, ibid.

الخريطة رقم (2): كثافة ناقلات النفط عبر مضيق هرمز يومياً

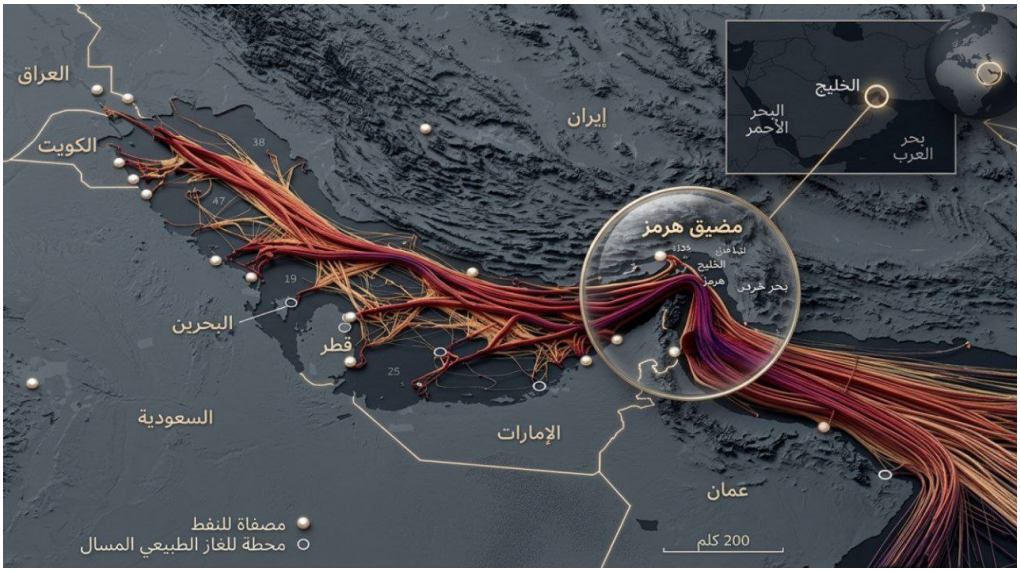

المصدر: مها غزال، مضيق هرمز، جريدة المدن، ص.8. تم الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في ترتيب الخريطة

في ظل تصاعد التوترات الحالية في المنطقة، شهدت حركة الملاحة انخفاض حاد في عبور السفن نتيجة المخاطر الأمنية وارتفاع تكاليف التأمين، مما أدى إلى تكدس أكثر من 1000 سفينة تنتظر عبور المضيق وخفض التدفقات بما يصل إلى أكثر من 80%، وهو ما يعكس هشاشة الاعتماد على مسار واحد رئيسي للطاقة العالمية، ولأن البدائل البحرية المتاحة غير مجدية من حيث الكلفة أو الزمن (مثل تحويل ناقلات النفط حول رأس الرجاء الصالح)، فإن الدول المنتجة والمستوردة تجد نفسها أمام اختلالات خطيرة في أسعار الطاقة وأسواقها، وقد أدى ذلك في آذار/مارس 2026 إلى ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة تجاوزت في بعض الأحيان 100–

119 دولاراً للبرميل نتيجة قلق المستثمرين من استمرار التعطيل.[6]

من ناحية أخرى، أصبح الاعتماد على المضيق عاملاً يضغط على السياسات الاقتصادية لدول الخليج نفسها، حيث تحاول هذه الدول تنويع طرق التصدير عبر خطوط أنابيب ومحطات بديلة لتقليل المخاطر، لكن هذه الوسائل لا تعوض سوى جزء صغير من التدفقات المارة عبر هرمز، مما يؤكد أن العالم لا يزال عاجز عن إيجاد بدائل فعالة لنقل النفط والغاز من المنطقة دون المرور عبر هذا المضيق الحيوي. باختصار، يلعب مضيق هرمز دوراً لا غنى عنه في النظام العالمي للطاقة، إذ يشكل حلقة حاسمة بين الإنتاج في دول الخليج وطلب الطاقة في الاقتصاديات الصناعية، وأي اضطراب في الملاحة فيه يؤدي إلى اختلالات اقتصادية واسعة النطاق وتأثيرات مباشرة على الأمن الطاقوي للدول المنتجة والمستهلكة.[7]

ثالثاً: مضيق هرمز في معادلة الصراع الدولي بين القوى الكبرى

مع تجدد الحرب بين إيران من جهة والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى في أوائل آذار/مارس 2026، أصبح مضيق هرمز في صميم الصراع الدولي، ليس فقط كأداة جيوسياسية لإيران، بل أيضاً كميدان تتصارع فيه القوى الكبرى على مصالح أمن الطاقة واستقرار

6. The Guardian, "What is the Strait of Hormuz and can the US stop Iran from closing it?", March 13, 2026, available at: https://www.theguardian.com/world/2026/mar/13.

7. Mahmoud Baban, The Closure of the Strait of Hormuz and the Fragility of Iraq, Rudaw Research Center, March 2, 2026, available at the following link: https://rudawrc.net/en/article/closure-of-the-strait-of-hormuz.

التجارة العالمية، ففي ظل التوترات الحالية، أعلنت إيران عملياً إغلاق الممر الملاحي الحيوي ومنعت مرور السفن التجارية، مما أدى إلى توقف شبه كامل لحركة ناقلات النفط عبره منذ بداية الأزمة في آذار/ مارس 2026[8]. وفي الحقيقة تبرز هذه التطورات في معادلة الصراع الدولي على مستويات متعددة:[9]

1. العسكري والأمني: أظهرت إيران القدرة على تعطيل الملاحة عبر المضيق عن طريق تهديدات الحرس الثوري واستهداف السفن. في المقابل، كثفت الولايات المتحدة وجودها البحري، بما في ذلك حاملات الطائرات، في محاولة لتأمين مرور السفن الأميركية والدولية، وأعلنت عن خطط لمرافقة ناقلات النفط عبر المضيق.
2. السياسي والدبلوماسي: الصراع في الخليج تحول إلى عامل ضغط في المفاوضات الدولية، إذ استخدمت إيران موقعها في المضيق كورقة ردع ضد الضغوط الغربية، بينما جعلت الولايات المتحدة من حرية الملاحة وحماية خطوط الطاقة أحد مبرراتها لتوسيع التحالفات العسكرية في المنطقة وتفعيل الدعم لحلفائها في الخليج.

8. مضيق هرمز: ورقة نووية بيد إيران، موقع جامعة النجاح – النجاح الإخباري، نشر بتاريخ 1 مارس 2026، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: https://nn.najah.edu/news/Economy/2026/03/01/550225 (تاريخ الاطلاع: 13 مارس 2026).

9. Heather Mengeleau, Mallory Shelburne and Sam LaGronne, “Strategic Escort Operation: Pentagon Considers Options for Transiting the Strait of Hormuz,” USNI News, March 10, 2026, available at: https://news.usni.org/2026/03/10/operation-epic-escort .

3. الاقتصادي العالمي: التداعيات الاقتصادية لاضطرابات المضيق كانت فورية، حيث أدى توقف الملاحة إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط والغاز، وأثار المخاوف من نقص في الإمدادات والطاقة، وزيادة تكاليف التأمين على السفن في الخليج، ما ينعكس على الأسواق المالية العالمية واستقرارها.

هذا الوضع المستجد يجعل مضيق هرمز أكثر من مجرد مسار مائي لتجارة النفط؛ إذ تحول إلى ساحة تواجه فيها القوى الكبرى طموحات إيران الإقليمية مع السعي الأميركي والأوروبي للحفاظ على النظام الدولي القائم.

رابعاً: استراتيجية خنق الممرات البحرية وتوظيفها في الصراعات الدولية

في إطار الصراع الدولي المتصاعد في 2025–2026 بين إيران من جهة، والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، أعادت الأحداث الأخيرة تسليط الضوء على استراتيجية خنق الممرات البحرية (mar-itime chokepoint strategy) كأداة فعالة في النزاعات الدولية الحديثة، تعتمد هذه الاستراتيجية على استغلال المواقع البحرية الحيوية لا سيما مضيق هرمز كورقة ضغط قوية تؤثر في تدفقات الطاقة العالمية، الأسعار، والسياسات الدولية.[10]

أصبح مضيق هرمز مثالاً عملياً لهذه الاستراتيجية بسبب أهميته في التجارة والطاقة، إذ تمرّ عبره نسب كبيرة من النفط والغاز العالميين. وفي سياق التصعيد الراهن، أعلنت إيران أن السفن يجب أن تُنسّق عبورها مع البحرية الإيرانية، في خطوة تُظهر سيطرتها المباشرة على المضيق وتوظيفه كأداة ضغط في مواجهة الضغوط العسكرية والاقتصادية الغربية. وهنا تتضح استراتيجية خنق الممرات البحرية في كيفية استخدام إيران للأدوات العسكرية غير التقليدية، مثل الألغام البحرية، والزوارق السريعة، والصواريخ، ومحاولات التشويش على أنظمة الملاحة، بهدف تعطيل حركة السفن وخلق مخاطر تشغيلية

10. Anadolu Agency, Around 70% of global oil demand is transported through strategic offshore chokepoints, published on March 4, 2026, available at: https://www.aa.com.tr/en/economy/around-70-of-global-oil.

عالية، وهو ما يفاقم تأثير أي توتر على السوق العالمي للطاقة.[11]

الخريطة رقم (3): استراتيجية خنق الممرات البحرية (مضيق هرمز)

المصدر: خريطة توضيحية مُنشأة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي

من جهة أخرى، تظهر ردود الفعل الدولية كيف تتبنى القوى الكبرى استراتيجية معاكسة ترتكز على تأمين حرية الملاحة عبر هذه الممرات الحيوية. فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، كثفت من وجودها البحري في المنطقة لمواجهة التهديدات وطمأنة الأسواق، بينما تستعد البحرية الأمريكية لمرافقة ناقلات النفط بمجرد توفر الظروف، وهو مؤشر على مدى اعتبار قوة هذه النقطة البحرية في

11. Parisa Hafezi, “Ships must coordinate with Iran’s navy to pass through Strait of Hormuz, foreign ministry says,” Reuters, 12 March 2026, available at: https://www.reuters.com/world/ships-must-coordinate-with-irans-navy-pass-through-strait-hormuz-foreign-2026-03-12j

الاستراتيجيات العسكرية والسياسية الدولية.[12] من جانب آخر، فإن أبعاد استراتيجية خنق الممرات البحرية في هذا السياق تشمل:[13]

1. الضغط الاقتصادي والبنية التحتية للطاقة: تعطل الممرات البحرية الحيوية يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز، مما يخلق ضغوط اقتصادية على الدول المستهلكة والمستوردة، ويمنح الجهة المسيطرة ورقة تفاوض قوية في المفاوضات الدولية.
2. التوازن الجيوسياسي والنفوذ الدولي: السيطرة على الممرات البحرية يمكن أن تؤثر على توازن القوة الإقليمي، وتدفع القوى الكبرى إلى إعادة ترتيب قواتها ومواردها لحماية مصالحها الاستراتيجية، بما في ذلك الإمدادات الحيوية للطاقة.
3. الأمن البحري والتعاون متعدد الأطراف: مثل هذه التهديدات تؤدي إلى تعزيز التعاون بين الدول الكبرى والدول المنتجة للطاقة لتأمين سلاسل الإمداد، وتستدعي تدخلات دبلوماسية وعسكرية واسعة لتفادي تعطيل التجارة العالمية.

علاوة على ذلك، تكشف التجربة الحالية أن الاعتماد العالمي على عدد محدود من الممرات البحرية الحيوية يجعل النظام الدولي أكثر هشاشة في مواجهة الاضطرابات، مما يجعل استراتيجية خنق

12. معركة الألغام في هرمز: هل تعيّن إيران سيناريوً جديد؟"، الجزيرة نت، 11 مارس 2026, متاح على الرابط الإلكتروني التالي: https://www.alja-zeera.net/news/2026/3/11/ . (تاريخ الاطلاع: 13 مارس 2026).

13. محمد يوسف، مضيق هرمز .. كيف أثر شريان التجارة العالمي على أسعار الطاقة؟، بوابة الأهرام، مقال نشر بتاريخ 8 مارس 2026، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: https://gate.ahram.org.eg/News/5575559.aspx (تاريخ الاطلاع: 13 مارس 2026).

الممرات البحرية عنصر محوري في الجغرافيا السياسية والنظام الأمني العالمي المعاصر.[14]

المحور الثاني: تداعيات الصراع على مضيق هرمز

يشكل مضيق هرمز أحد أهم الممرات البحرية الاستراتيجية في العالم، إذ تمر عبره نسبة كبيرة من صادرات النفط والغاز من دول الخليج إلى الأسواق الدولية. ومع تصاعد التوترات في المنطقة، تبرز تداعيات الصراع في المضيق على دول الخليج والعراق بشكل مباشر نظراً لاعتماد اقتصاداتها على تصدير الطاقة عبره. كما تمتد آثار هذه التوترات إلى المستوى الدولي لما لها من تأثير في استقرار أسواق الطاقة والاقتصاد العالمي.

أولاً: انعكاسات أزمة المضيق على الأمن الإقليمي لدول الخليج والعراق

تُشكّل دول الخليج العربي مركز الثقل في معادلة أمن الطاقة العالمية، إذ تعتمد الأسواق الدولية بدرجة كبيرة على النفط والغاز المُصدَّر من هذه المنطقة، ويبرز مضيق هرمز بوصفه الممر البحري الأكثر أهمية في نقل هذه الموارد. وعلى المستوى الاستراتيجي، تعتمد معظم دول الخليج مثل السعودية والإمارات والكويت وقطر على مضيق هرمز بوصفه الممر الرئيسي لتصدير النفط إلى الأسواق الآسيوية والأوروبية، وهو ما يجعل استقرار هذا المضيق عنصراً

14. Mahmoud Baban, The Closure of the Strait of Hormuz and the Fragility of Iraq, ibid.

حاسماً في الحفاظ على دور هذه الدول في سوق الطاقة العالمي.

وتشير التقديرات إلى أن خمسة منتجين رئيسيين في الخليج (السعودية، العراق، الإمارات، إيران، والكويت) يسيطرون على نحو (93%) من صادرات النفط التي تمر عبر المضيق، ما يعكس درجة عالية من التركّز الجغرافي في إمدادات الطاقة العالمية. وفي هذا السياق، أصبحت دول الخليج تنظر إلى المضيق ليس فقط كممر اقتصادي، بل كأداة نفوذ جيوسياسي يمكن أن تؤثر من خلالها التوترات الإقليمية في الاقتصاد العالمي؛ فكلما ارتفعت احتمالات تعطّل الملاحة في المضيق، ازداد الضغط الدولي على القوى الفاعلة في المنطقة لضمان استقرار الإمدادات النفطية، الأمر الذي يعزّز من الأهمية الاستراتيجية لدول الخليج في معادلة التوازنات الدولية.[15]

أما على البعد الأمني، كشفت الأزمات المتكررة في مضيق هرمز عن هشاشة الأمن البحري في الخليج، إذ يمكن للتهديدات غير التقليدية مثل الألغام البحرية والطائرات المسيّرة والزوارق السريعة أن تعطل حركة ناقلات النفط في واحدة من أكثر الممرات البحرية ازدحاماً في العالم. وقد أظهرت الأزمة الأخيرة تكدس أكثر من (1000) ناقلة نفط في الخليج بانتظار العبور بعد تصاعد التوترات العسكرية في المنطقة.

15. موقع قناة الجزيرة، كيف يؤثر إغلاق مضيق هرمز على أسعار النفط؟ وما بدائل التصدير بالمنطقة؟ مقال نشر بتاريخ 28 فبراير2026، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3ZK6q6B تاريخ الزيارة (14/3/2026)

وفي مواجهة هذه التحديات، اتجهت الدول الخليجية إلى تعزيز قدراتها العسكرية البحرية وتوسيع التعاون الأمني مع القوى الدولية، فالسعودية عزّزت دور قواعدها البحرية في الخليج والبحر الأحمر، في حين عملت الإمارات على تطوير منظومات المراقبة البحرية وحماية الموانئ الاستراتيجية مثل ميناء الفجيرة، الذي أصبح أحد أهم مراكز تخزين وتصدير النفط خارج المضيق. كما تسعى هذه الدول إلى المشاركة في ترتيبات أمنية دولية لحماية الملاحة في الخليج، الأمر الذي يعكس إدراكها بأن أمن الطاقة في المنطقة لم يعد مسألة محلية، بل أصبح جزءاً من منظومة الأمن الدولي.[16]

أما على البعد الاقتصادي، فقد خلق الاعتماد الكبير على مضيق هرمز مستوى مرتفعاً من المخاطر لدول الخليج، إذ إن أي اضطراب في الملاحة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل والتأمين البحري، إضافة إلى تقلبات حادة في أسعار النفط العالمية. وقد أظهرت الأزمة الأخيرة أن تعطّل الملاحة في المضيق يمكن أن يؤدي إلى خفض الإنتاج النفطي في بعض الدول الخليجية؛ إذ خفّضت السعودية إنتاجها بنحو (2) مليون برميل يومياً خلال الأزمة، نتيجة القيود المفروضة على التصدير عبر الخليج.

في المقابل، حاولت بعض الدول الخليجية تقليل مستوى الاعتماد على المضيق من خلال تطوير مسارات بديلة لتصدير النفط؛ فقد

16. موقع قناة الجزيرة، الطاقة والجغرافيا السياسية.. اختبار قاس لموازنات الخليج أمام تأثير حرب إيران، مقال نشر بتاريخ 2 مارس 2026، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3ZW1k6H تاريخ الزيارة (14/3/2026)

أنشأت الإمارات خط أنابيب حبشان – الفجيرة الذي تبلغ طاقته نحو (1,5) مليون برميل يومياً، ما يسمح بتصدير جزء من النفط الإماراتي مباشرة إلى بحر العرب دون المرور بالمضيق، كما تمتلك السعودية خط الأنابيب الشرقي–الغربي الذي ينقل النفط من المنطقة الشرقية إلى موانئ البحر الأحمر. إلا أن القدرة الإجمالية لجميع هذه الخطوط البديلة لا تتجاوز (4–5) ملايين برميل يومياً، وهو رقم أقل بكثير من حجم النفط الذي يمر عبر المضيق يومياً، ما يعني أن إغلاقه لفترة طويلة سيؤدي إلى اضطراب كبير في أسواق الطاقة العالمية.[17]

أما بالنسبة للعراق، يمثل مضيق هرمز حلقة حيوية في منظومة تصدير الطاقة، رغم أن العراق لا يقع جغرافياً داخل المضيق نفسه، فمعظم الصادرات النفطية العراقية تنطلق من الموانئ الجنوبية في محافظة البصرة مثل ميناء البصرة النفطي وميناء خور العمية، لتتجه بعد ذلك عبر الخليج العربي وصولاً إلى مضيق هرمز ثم إلى الأسواق العالمية، ولا سيما الأسواق الآسيوية. إذ يصدر العراق ما يقارب (3,3) إلى (3,5) ملايين برميل يومياً عبر الموانئ الجنوبية، وهو ما يمثل النسبة الأكبر من إجمالي صادراته النفطية، وبذلك يصبح استقرار الملاحة في المضيق عنصراً استراتيجياً في الحفاظ على قدرة العراق على تصدير النفط وتمويل اقتصاده الوطني.

تكمن المشكلة الاستراتيجية في أن العراق يمتلك منافذ تصدير محدودة مقارنة ببعض دول الخليج، إذ يتركّز الجزء الأكبر من صادراته

17. صحيفة عكاظ، الطاقة العالمية بين الحرب والاستقرار، مقال نشر بتاريخ 5 مارس 2026، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/44gP1bX تاريخ الزيارة (14/3/2026)

في منفذ واحد تقريباً هو الخليج العربي، الأمر الذي يزيد من مستوى تعرضه للمخاطر الجيوسياسية في حال تصاعد التوترات في مضيق هرمز. ولهذا السبب، أصبح أمن المضيق بالنسبة للعراق قضية تتجاوز البعد الاقتصادي لتتحول إلى مسألة مرتبطة بالأمن الوطني والاستقرار المالي للدولة.[18]

على المستوى الأمني، تضع التوترات في مضيق هرمز العراق أمام تحديات مركّبة، إذ تتأثر سلامة صادراته النفطية ليس فقط بأمن المضيق نفسه، بل أيضاً بأمن الممرات البحرية في الخليج العربي والمياه القريبة من موانئ البصرة. فالتصعيد العسكري أو الهجمات على السفن التجارية في الخليج يؤديان إلى تعطيل حركة ناقلات النفط أو ارتفاع تكاليف التأمين البحري، وهو ما ينعكس مباشرة على قدرة العراق على تسويق نفطه في الأسواق العالمية.

كما أن القدرات البحرية العراقية لا تزال محدودة مقارنة بحجم التحديات الأمنية في المنطقة، إذ يتركّز دور القوات البحرية العراقية في حماية السواحل والمنشآت النفطية القريبة من الموانئ الجنوبية، بينما تعتمد الدولة بدرجة معينة على التعاون مع القوى الدولية لضمان استقرار الملاحة في الخليج. ويجعل هذا الوضع العراق أكثر حساسية لأي تصعيد إقليمي قد يؤدي إلى تعطيل حركة السفن أو استهداف البنية التحتية النفطية في المنطقة.[19]

18. الشروق، التوتر في الخليج يهدد شريان الطاقة العالمي عبر مضيق هرمز ويثير مخاوف الأسواق، مقال نشر بتاريخ 8 مارس 2026، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3ZW2m7J تاريخ الزيارة (14/3/2026)

19. Al-Makimi, H. Santh, The Impact of Energy Security on Inter-GCC Relations, an article published on March 11, 2025, available at the

أما اقتصادياً، يمثل النفط العمود الفقري للاقتصاد العراقي، إذ تعتمد الموازنة العامة للدولة على العائدات النفطية بنسبة تتجاوز (85%) من الإيرادات الحكومية. ولذلك، فإن أي تعطّل في صادرات النفط، حتى لو كان مؤقتاً، يؤدي إلى آثار مالية كبيرة على الاقتصاد العراقي، بما في ذلك انخفاض الإيرادات الحكومية، وتأجيل المشاريع التنموية، وارتفاع الضغوط المالية على الدولة.

وفي مواجهة هذه المخاطر، حاول العراق خلال السنوات الماضية البحث عن بدائل لتقليل الاعتماد على الموانئ الجنوبية المرتبطة بمضيق هرمز، ومن أبرز هذه البدائل خط أنابيب كركوك – جيهان، الذي ينقل النفط عبر الأراضي التركية إلى البحر المتوسط. غير أن الطاقة الاستيعابية لهذا الخط لا تزال محدودة مقارنة بحجم الصادرات العراقية، كما طُرحت مشاريع أخرى مثل إنشاء خطوط أنابيب تربط حقول النفط الجنوبية بموانئ على البحر الأحمر أو البحر المتوسط، إلا أن هذه المشاريع ما زالت في مراحل التخطيط أو تواجه تحديات سياسية ومالية.[20]

following link: https://bit.ly/44gR6aH . Accessed on 3/14/2026.
20. Calabrese John, The Hormuz Shock: Exposure, Resilience and Structural Transformations, Economics and Innovation Magazine, article published on March 12, 2025, available at: https://bit.ly/44gPZcJ (accessed March 14, 2026)

ثانياً: مواقف الفواعل الدولية الرئيسية من أزمة مضيق هرمز

عندما كانت دول الخليج والعراق تواجه آثار إغلاق مضيق هرمز مباشرة، بدا واضحاً أن القوى الدولية الكبرى تتعامل مع الأزمة وفق حسابات معقدة تجمع بين حماية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية من جهة، وتجنب الانخراط العسكري المباشر في النزاعات الإقليمية من جهة أخرى. هذه المواقف تكشف كيف أن مضيق هرمز لا يمثل مجرد مسار لنقل الطاقة بل أصبح مركزاً للتوازن الجيوسياسي والتفاعل الدولي، وتتمثل مواقف الفواعل الدولية بالآتي:

1. الصين، اتخذت الصين بصفتها أحد أكبر مستهلكي النفط من منطقة الخليج سياسة «تجنب المواجهة العسكرية المباشرة» مع إيران رغم تعرض مصالحها الاقتصادية للتهديد، بدلاً من الانخراط في تحالفات عسكرية ركزت الصين على تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على المضيق عبر استثمارات طويلة الأجل[21]. اتخذت إجراءات عدة منها[22]:

أ- وسعت الصين استثماراتها في مشاريع خطوط أنابيب النفط والغاز عبر باكستان، مثل خط أنابيب (كاشغار–غوادار) ودول

21. Oxford Institute for Energy Studies, Turmoil in the Middle East: Implications for China's Energy Security. London: Oxford Institute for Energy Studies, March 1, 2026. https://www.oxfordenergy.org/wpcms/Comment.com (accessed March 14, 2026)

22. شبكة النبأ الإخبارية، أمن الطاقة العالمي والتداعيات الاقتصادية للمواجهة الشاملة في مضيق هرمز، مقال نشر بتاريخ 9 مارس 2025 متاح على الرابط التالي: https://annabaa.org/arabic/reports/45430?utm. com تاريخ الزيارة (14/3/2026)

آسيا الوسطى لضمان استمرار تدفقات الطاقة بعيداً عن البحر العربي عند توقف الملاحة.

ب- عززت استثماراتها في موانئ استراتيجية مثل ميناء (غوادار)، لتتمكن من استقبال ناقلات النفط والغاز في حال تعطلت حركة الشحن عبر هرمز.

ج- قامت الصين بتوسيع وارداتها من روسيا ودول إفريقيا لتقليل الضغط على النفط الخليجي.

وهو ما يعكس استراتيجية بعيدة المدى تهدف إلى تأمين أمن الطاقة بطريقة اقتصادية ودبلوماسية دون الانخراط العسكري المباشر، مع الحفاظ على علاقات استراتيجية متوازنة مع جميع الأطراف في الخليج.

2. الاتحاد الأوروبي، اعتمد مساراً مختلفاً مركزاً على «حماية حرية الملاحة والاستقرار التجاري الأوروبي»، مع تجنب التدخل العسكري المباشر ركز على العمليات الدبلوماسية متعددة الأطراف، إذ دعا إلى الحوار بين إيران والولايات المتحدة لتجنب التصعيد العسكري، مستفيداً من مكانته الدولية كفاعل مؤثر على مستوى القانون الدولي والتجارة، كما دعم الاتحاد جهود المراقبة البحرية لضمان مرور ناقلات النفط والبضائع بأمان عبر برامج مثل(ESCAPE)، مما ساهم في تخفيف اضطراب الإمدادات دون الحاجة إلى تدخل عسكري مباشر، وأخيراً حافظ الاتحاد على تنسيق مستمر مع دول الخليج لضمان استمرار تدفق الطاقة وتقليل تأثير الأزمة

على الأسواق الأوروبية، مؤكداً أن الحل الأمثل يكمن في التعاون متعدد الأطراف والضغط الدبلوماسي بدل الحلول العسكرية.[23]

3. روسيا، اتخذت موقفاً مرناً يمزج بين «الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط» الناتج عن الأزمة و»الحفاظ على الاستقرار الإقليمي» لتجنب زعزعة نفوذها في الشرق الأوسط، ففي الوقت الذي سمح فيه ارتفاع أسعار النفط بزيادة الإيرادات الاقتصادية على المدى القصير، عملت روسيا على تعزيز دورها كوسيط محتمل في التهدئة مع الحفاظ على علاقات استراتيجية مع كل من الولايات المتحدة وإيران، خلال الأزمة استفادت روسيا بشكل مباشر من ارتفاع أسعار النفط والغاز نتيجة اضطراب الإمدادات الخليجية، إذ تمكنت شركات النفط الروسية مثل (روسنفت وغازبروم)، من زيادة حجم المبيعات والأسعار على الصفقات القائمة مسبقاً مستفيدة من نقص العرض في السوق العالمي كما قامت روسيا بإعادة توجيه صادراتها نحو أسواق أكثر ربحية، لا سيما الصين والهند، اللتين تبحثان عن بدائل لتغطية نقص النفط الخليجي، ما مكّن روسيا من تحقيق أرباح إضافية دون زيادة الإنتاج الفعلي بشكل كبير. وفي الوقت نفسه، حافظت روسيا على سياسة دبلوماسية متوازنة، إذ دعمت التهدئة بين إيران والولايات المتحدة لتجنب

23. Middle East Council on Global Affairs, Asia and the Iranian Conflict: Energy Vulnerability and the Need for Action, article published on March 10, 2026, available at: https://bit.ly/44hR7cC (accessed March 14, 2026)

تصعيد النزاع، ما يضمن استمرار الاستقرار النسبي في أسواق الطاقة العالمية. ومن خلال هذه الاستراتيجية، حولت روسيا أزمة مضيق هرمز إلى فرصة
مزدوجة تحقيق أرباح اقتصادية غير مسبوقة وفي الوقت نفسه تعزيز نفوذها الجيوسياسي في آسيا وأوروبا، مما يجعلها لاعباً محورياً في إدارة أي أزمات مستقبلية في أمن الطاقة العالمي.[24]

يمكن ملاحظة أن استراتيجيات هذه الفواعل الدولية الثلاثة تختلف في آليات التعامل مع المضيق والأزمة، لكنها تتفق جميعها على أن مضيق هرمز مركز للتفاعل الدولي ليس فقط بسبب النفط بل بسبب موقعه الجيوسياسي الحيوي، الصين تعتمد على الأمن الاقتصادي والتنويع الاستراتيجي بعيد المدى، الاتحاد الأوروبي يركز على حماية حرية الملاحة والاستقرار القانوني والتجاري من خلال الدبلوماسية متعددة الأطراف، وروسيا تجمع بين المكاسب الاقتصادية الكبيرة والحفاظ على الاستقرار الإقليمي لتعظيم أرباحها ونفوذها الجيوسياسي.[25]

24. Reuters, China in talks with Iran to allow safe passage of oil and gas through the Strait of Hormuz. Reuters, report published on March 5, 2026, available at: https://www.reuters.com/business/energy/china-talks-with-iran . Accessed March 14, 2026.

25. Reuters, German Foreign Minister: The Strait of Hormuz issue must be resolved diplomatically, report published on March 12, 2026, available at: https://www.reuters.com/world/europe/strait-hormuz (accessed March 14, 2026)

من خلال هذه المواقف، يتضح أن الأزمة في مضيق هرمز لم تعد مسألة إقليمية ضيقة بل أصبحت مؤشراً على الصراعات الدولية المعقدة، إذ تتقاطع الأبعاد الاقتصادية والجيوسياسية والسياسية في حسابات كل دولة، كما تؤكد هذه التجربة على أهمية وجود استراتيجيات مرنة ومتعددة الأبعاد من قبل الفواعل الإقليمية والدولية، بما يشمل تعزيز البدائل اللوجستية، التخزين الاستراتيجي للطاقة، وحماية خطوط الملاحة من أي تعطيل محتمل، في النهاية يظهر أن مضيق هرمز ليس مجرد ممَر للطاقة، بل بوابة لتوازن القوى الدولية، حيث كل خطوة أو قرار يؤثر على الأمن الاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط والعالم.

ثالثاً: مستقبل قواعد الاشتباك في مضيق هرمز: سيناريوهات الأزمة وما بعدها

تشكل التطورات الجارية في الشرق الأوسط نقطة تحول استراتيجية كبرى في فهم ديناميات الأمن البحري في مضيق هرمز، حيث تندمج العوامل العسكرية، السياسية والاقتصادية في صيغة صراع أوسع يشمل القوى الإقليمية والدولية. في هذا السياق، يمكن قراءة مستقبل قواعد الاشتباك على ضوء ثلاث مسارات محتملة تتفاعل مع واقع التوترات الراهن:

1. سيناريو التصعيد العسكري المتسارع: في ظل الحرب الجارية بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل، والتي أدت بالفعل إلى

ضرر كبير في حركة الملاحة البحرية وارتفاع الضغط العسكري في الخليج، برزت إشارات واضحة على إمكانية تحول المضيق إلى ساحة اشتباك ساخنة. فقد أضيفت تطورات العمليات العسكرية ضد إيران إلى ما يشهده المضيق من تهديدات، مما دفع أجزاء من حركة الشحن إلى التراجع نحو حدودها الأدنى، كما انخفضت حركة المرور البحرية بشكل حاد منذ بداية الأزمة. في هذا السيناريو، تصبح قواعد الاشتباك أكثر عدائية، إذ ترتفع احتمالات أن تستخدم إيران أدوات عسكرية مباشرة لإغلاق الممر أو تعطيل المرور بشكل نهائي، بينما تستجيب الولايات المتحدة عبر نشر قوة بحرية أكبر أو توسيع نطاق العمليات ضد الأهداف الإيرانية.[26]

2. سيناريو إدارة الصراع «المنهك»: رغم حدة الحرب الحالية، هناك مؤشرات على أن تصادم القوى لن يتطور مباشرةً إلى مواجهة شاملة متعددة الجبهات، سيما مع التباينات بين القوى الغربية حول التعامل مع الأزمة واستمرار جهود التهدئة الدبلوماسية. في هذا المسار، يستمر المضيق في حالة من اللاحرب واللاسلم، مع مناورات عسكرية إيرانية مستمرة، وردود فعل أميركية محدودة تعمل على منع الانزلاق الكامل نحو حرب مفتوحة. في الوقت نفسه، تعمل بعض القوى الإقليمية والأوروبية على تعزيز دوريات أمنية متعددة الأطراف، وربما نشر قوة بحرية دولية لحماية الملاحة، من أجل الحد من الاضطرابات الحادة. وفي هذا السياق، يصبح مضيق هرمز أداة استراتيجية دائمة للضغط السياسي، بحيث تظل

26. Mahmoud Baban, The Closure of the Strait of Hormuz and the Fragility of Iraq, ibid.

حركة السفن معرضة لمخاطر متقطعة تجعل من قواعد الاشتباك مسألة قابلة للدوران وفق تطورات الأزمة دون انفجارها الكامل.[27]

3. سيناريو التسوية السياسية التوسعية: على الرغم من حدة التوترات، فإن وجود ضغوط دولية واقتصادية متنامية، لا سيما من قوى كبرى مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمات متعددة الأطراف، يعزز احتمال تراجع التصعيد العسكري وتحويل النزاع إلى مسار تفاوضي، وقد وردت مؤشرات على نوايا بعض الجهات الإقليمية للتخفيف من التوتر وإعادة بناء أطر استقرار إقليمي، ففي حالة نجاح هذه الجهود، يمكن أن تنتقل قواعد الاشتباك من منطق المواجهة إلى منطق السيطرة المشتركة والتهدئة المنتظمة، مع ضمان مرور آمن للسفن التجارية مقابل استجابة لإرادة المجتمع الدولي لتخفيف الصراع وفتح مسارات دبلوماسية أوسع، وربما ربطها بتفاهمات جديدة في ملفات حساسة مثل ملف النووي الإيراني.[28]

27. سكاي نيوز عربية، هرمز بين مطرقة ترامب وسندان أوروبا .. ماذا يحدث؟، مقال نشر بتاريخ 11 مارس 2026 تم الاطلاع عليه في 13 مارس 2026، من الرابط: https://www.skynewsarabia.com/world/1858042.

28. الشرق للأخبار، الاتحاد الأوروبي يتعهد بالعمل مع دول الخليج والشرق الأوسط لإعادة السلام والاستقرار، نشر في 9 مارس 2026، تم الاطلاع عليه في 13 مارس 2026، من الرابط: https://asharq.com/iran/175115.

الخاتمة

تُظهر أزمة مضيق هرمز أن هذا الممر البحري لم يعد مجرد قناة لنقل الطاقة، بل أصبح أحد أهم عناصر التوازن الجيوسياسي في النظام الدولي المعاصر. فالموقع الاستراتيجي للمضيق وحجم التدفقات النفطية والغازية التي تمر عبره جعلاه نقطة ارتكاز أساسية في معادلة أمن الطاقة العالمي، الأمر الذي يجعل أي اضطراب فيه ذا تأثيرات مباشرة على الاقتصاد العالمي واستقرار الأسواق الدولية.

وقد كشفت التطورات الأخيرة المرتبطة بتصاعد التوترات بين إيران من جهة، والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، عن هشاشة الاعتماد الدولي على عدد محدود من الممرات البحرية الحيوية، كما أظهرت كيف يمكن توظيف المضائق الاستراتيجية كأداة ضغط في الصراعات الدولية. وفي هذا السياق، تحول مضيق هرمز إلى ساحة تفاعل بين القوى الإقليمية والدولية، حيث تتقاطع المصالح الاقتصادية مع الحسابات العسكرية والاستراتيجية.

أما بالنسبة للعراق، فقد أكدت الأزمة أن أمن مضيق هرمز يرتبط بشكل مباشر بالأمن الاقتصادي والمالي للدولة، نظراً لاعتماد الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة على صادرات النفط التي تمر عبر الخليج العربي ثم عبر هذا المضيق. لذلك، فإن أي اضطراب في الملاحة أو تصعيد عسكري في المنطقة ينعكس فوراً على قدرة العراق على تصدير النفط وتمويل موازنته العامة.

ومن هنا، يصبح من الضروري أن يتعامل العراق مع هذه التحديات من خلال رؤية استراتيجية طويلة الأمد تقوم على تنويع مسارات تصدير الطاقة، وتعزيز القدرات البحرية، وتبني سياسة خارجية متوازنة تسهم في تخفيف التوترات الإقليمية وضمان استقرار طرق التجارة والطاقة في المنطقة.

النتائج

1. يمثل مضيق هرمز أحد أهم نقاط الاختناق الاستراتيجية في العالم، إذ تمر عبره نسبة كبيرة من صادرات النفط والغاز العالمية، مما يجعله محوراً أساسياً في أمن الطاقة الدولي.

2. الصراعات الإقليمية والدولية في الخليج تؤثر بشكل مباشر في استقرار الملاحة في المضيق، الأمر الذي ينعكس على أسعار الطاقة والاقتصاد العالمي.

3. استراتيجية خنق الممرات البحرية أصبحت أداة فعالة في الصراعات الجيوسياسية الحديثة، حيث يمكن استخدامها للضغط الاقتصادي والسياسي على الخصوم.

4. تعتمد دول الخليج والعراق بدرجة كبيرة على مضيق هرمز في تصدير النفط، مما يجعل اقتصاداتها عرضة للمخاطر في حال تعطلت الملاحة في المضيق.

5. القوى الدولية الكبرى تتعامل مع الأزمة وفق استراتيجيات مختلفة؛ فبعضها يركز على تنويع مصادر الطاقة، بينما يعتمد البعض الآخر على الدبلوماسية أو الاستفادة الاقتصادية من الأزمة.

6. يواجه العراق تحدياً استراتيجياً يتمثل في محدودية منافذ تصدير النفط، مما يزيد من مستوى تعرضه للمخاطر الجيوسياسية المرتبطة بالمضيق.

التوصيات للحكومة العراقية

أولاً: على المستوى الاستراتيجي (طويل الأجل)

1. إنشاء بدائل تصدير حقيقية (أولوية قصوى):

أ- يجب أن تتحول مشاريع تنويع خطوط التصدير من حبر على ورق إلى أولوية تنفيذية. العمل بشكل مكثف لإعادة تأهيل وتوسيع خط أنابيب كركوك - جيهان (عبر تركيا) لزيادة طاقته التصديرية بشكل كبير لتعويض جزء من الإيرادات في حالات الطوارئ.

ب- البدء الفوري في دراسات جادة لإنشاء خط أنابيب استراتيجي جديد يربط حقول الجنوب بميناء على البحر الأحمر (مثل العقبة) أو البحر المتوسط، مع البحث عن شراكات دولية لتمويل وتنفيذ هذا المشروع الحيوي.

2. تعزيز الأمن البحري والدفاع الساحلي:

أ- تحديث وتطوير القدرات البحرية العراقية وحماية السواحل، مع التركيز على حماية المنصات والموانئ الجنوبية من التهديدات غير التقليدية (كالألغام والزوارق المسيرة).

ب- الدخول في شراكات تدريبية وتسليحية مع دول صديقة لبناء جيش بحري قادر على تأمين حدوده المائية بشكل مستقل نسبياً.

3. تنويع مزيج الطاقة والاقتصاد:

أ- تسريع خطط تنويع مصادر الدخل القومي لتقليل الاعتماد المفرط على النفط، عبر دعم القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والسياحة، لتقليل حساسية الاقتصاد تجاه صدمات الطاقة العالمية.

ب- الاستثمار في الطاقة المتجددة محلياً لتوفير الاستهلاك الداخلي من النفط وتحرير كميات أكبر للتصدير.

ثانياً: على المستوى التكتيكي (لإدارة الأزمة الحالية والمستقبلية)

1. تفعيل الدبلوماسية النشطة:

أ- على الحكومة العراقية تكثيف تحركاتها الدبلوماسية على المستويين الإقليمي والدولي، والانخراط كوسيط فاعل أو طرف داعم للحلول السياسية التي تضمن حرية الملاحة، مع عرض مآسي تأثر العراق كحالة إنسانية واقتصادية تستدعي التهدئة.

ب- تشكيل «خلية أزمة طاقة» عليا تضم وزارات النفط والخارجية والمالية لمتابعة تطورات أمن المضيق بشكل يومي، ووضع خطط طوارئ مسبقة (سيناريوهات) للتعامل مع السيناريوهات المختلفة، من تعطل جزئي إلى إغلاق كامل.

2. إدارة المخاطر المالية والتجارية:

أ- إنشاء صندوق استراتيجي للطوارئ من العائدات النفطية في فترات الاستقرار، يكون بمثابة شبكة أمان مالي لتمويل الدولة لعدة أشهر في حال توقف التصدير.

ب- العمل مع شركات التأمين العالمية لتأمين الشحنات النفطية في أوقات الأزمات، ولو بتكاليف أعلى، لضمان استمرار التدفق النقدي.

3. تنويع قاعدة الزبائن: تعزيز الشراكات مع مستوردين جدد للنفط العراقي، خاصة في آسيا وأفريقيا، لتجنب الاعتماد المفرط على سوق واحد، مع استغلال العلاقة المتوازنة مع الصين والهند لتأمين حصص سوقية ثابتة تتجاوز المضيق عبر صفقات طويلة الأجل.

❖ باختصار، «النفط» هو نقطة قوة العراق، و»أحادية مسار تصديره» هي نقطة ضعفه، والعمل على حل هذه المعادلة عبر البدائل الاستراتيجية هو الضمانة الوحيدة لحماية الاقتصاد العراقي من صدمات مضيق هرمز.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org